IDA21

المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية
مجموعة البنك الدولي
IDA

هذه المطبوعة هي نتاج مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون تمويل التنمية.

1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433

Facebook.com/ida.wbg
Twitter.com/wbg_ida
YouTube.com/worldbank

مايو/أيار 2024

الصور الفوتوغرافية:

الغلاف، أدوبي ستوك 569794553

ص 3، مؤسسة التمويل الدولية

ص 4-5، دومينيك شافيز/ البنك الدولي

ص 6-7، توم بيري/البنك الدولي

ص 8-9، أميت رامراخا/مؤسسة التمويل الدولية

ص 12-13، أرني هويل/ البنك الدولي

ص 14-15، دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

من نحن؟

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، هي أحد أذرع البنك الدولي وتقوم بدور محوري في تقديم المساعدات للبلدان منخفضة الدخل على مستوى العالم. وتكمّل المؤسسة عمل ذراع الإقراض الأصلي في البنك الدولي- وهو البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يساند البلدان متوسطة الدخل.

وتهدف المؤسسة الدولية للتنمية، التي تأسست في عام 1960، إلى الحد من الفقر عن طريق تقديم منح وقروض منخفضة الفائدة تعرف أيضا باسم "الاعتمادات". ويحصل نحو نصف البلدان على جميع الموارد التي تحتاجها أو معظمها بشروط المنح التي لا تتطلب سدادا. وهذه المنح مخصصة للبلدان منخفضة الدخل المعرضة بدرجة أكبر لخطر بلوغ مرحلة المديونية الحرجة وغيرها من أوجه الضعف والمخاطر الأخرى.

وتدعم المؤسسة أنشطة إنمائية مختلفة توفر الموارد اللازمة لأشد بلدان العالم فقراً من أجل مكافحة الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الأحوال المعيشية لملايين الناس على كوكب صالح للعيش فيه. وتعد المؤسسة من أكبر مصادر المساعدة المقدَّمة إلى بلدان العالم الخمسة والسبعين الأشد فقراً، كما أنها أكبر مصدر لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في هذه البلدان.

وتساعد المؤسسة البلدان لاتخاذ مسار مستدام نحو تمويل التنمية. وقد تخرّج 36 بلدا من أهلية الاقتراض من المؤسسة، منها الصين والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا. وعاد كثير من البلدان إلى المؤسسة بوصفها بلداناً مانحة، وتضم هذه البلدان بعض الاقتصادات الأكثر ديناميكية في العالم. وعندما تخرجت البلدان المتلقية للمساعدات من المؤسسة من أهلية الاقتراض منها، وعادت بعد ذلك بوصفها بلداناً مانحة، كان ذلك بمثابة علامة فارقة بالنسبة للمؤسسة، وجهود التنمية الدولية، ومكافحة الفقر. ورحلة هذه البلدان هي شهادة على فاعلية نهج المؤسسة.

المنجزات الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية في السنوات المالية من 2012 إلى 2023

1,180.6 مليون شخص

تمكنوا من الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية

91.5 مليون شخص

حصلوا على خدمات كهرباء جديدة أو محسّنة

117.5 مليون شخص

أصبح بمقدورهم الوصول إلى مصدر محسَّن للمياه.

ما تقوم به المؤسسة

المؤسسة الدولية للتنمية هي مؤسسة تُعنى بقضايا متعددة؛ إذ تتصدى للتحديات العالمية المعقدة وتساند البلدان لتحسين نواتج التنمية؛ مما يجعلها شريكاً بالغ الأهمية للبلدان المتعاملة معها.

وتقدم المؤسسة التمويل لمشروعات التنمية في مختلف القطاعات، مثل الزراعة، وتحسين مناخ الأعمال، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والخدمات الصحية الأساسية، والإصلاحات المؤسسية، والبنية التحتية، والتعليم في المرحلة الابتدائية. ويساعد النهج الفريد الذي تتبناه المؤسسة وتقوده البلدان على تعزيز المساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وزيادة الدخل، وتحسين الأحوال المعيشية.

وتوفر المؤسسة مصدراً كبيراً ومستقراً للتمويل لمساعدة البلدان المؤهلة للاقتراض منها على تمويل أولويات التنمية لديها. ويأتي جزء من التمويل من الشركاء المساهمين، حيث توفر المؤسسة قناة تتسم بالكفاءة لتوجيه المساعدات الإنمائية إلى أشد البلدان فقراً.

وتعد المؤسسة شريكاً بالغ الأهمية أثناء الأزمات الحادة وحالات الطوارئ وفيما بعدها من خلال أدوات مثل نافذة التصدي للأزمات أثناء الكوارث الطبيعية والجوائح والأزمات الاقتصادية. وتتيح النافذة موارد تمويلية للاستجابة المبكرة في مواجهة الأزمات بطيئة الظهور في وقت مبكر، فضلاً عن القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل. كما تساعد على منع وقوع الأزمات أو التخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وقدمت النافذة يد العون والمساعدة للبلدان خلال الأزمات الحادة، مثل التصدي للإيبولا في غرب أفريقيا في عام 2014، وزلزال نيبال في عام 2015، وموجات الجفاف وانعدام الأمن الغذائي في شرق أفريقيا والشرق الأوسط في عام 2017، بالإضافة إلى الاستجابة الطارئة لجائحة كورونا في عام 2020.

ولدى المؤسسة أدوات أخرى لتلبية مختلف الاحتياجات الملحة أو الحادة. فعلى سبيل المثال، تساعد نافذة المجتمعات المضيفة واللاجئين البلدان المضيفة المؤهلة على خلق فرص إنمائية مجدية أطول أجلا للاجئين والسكان المضيفين. وبالمثل، تتيح محفظة الاعتمادات المُخصصة للتعامل مع الأوضاع الهشة والصراع والعنف موارد تمويلية للبلدان التي تواجه مخاطر حادة في هذا الشأن.

وتساعد المؤسسة البلدان في حل مشكلات الديون، وتعمل سياسة تمويل التنمية المستدامة لديها على تحسين الشفافية بشأن الديون وإدارتها، فضلاً عن تحقيق استدامة المالية لهذه البلدان.

وتقدم المؤسسة التمويل والدراسات التحليلية والخدمات الاستشارية دعماً للسياسات الرامية إلى الحد من الفقر. كما تقدم المشورة للحكومات بشأن أساليب توسيع نطاق النمو الاقتصادي وحماية أصحاب الدخول المنخفضة من الصدمات المالية.

الدعم الموجه لخفض معدلات الفقر المدقع

3/2 الفقراء الذين يعانون من فقر مدقع في العالم، أو نحو 500 مليون شخص، يعيشون في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة.

مسار التنمية المستدامة

منذ إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية، تخرّج 36 بلداً من أهلية الاقتراض منها ولم تعد تعتمد على مساندتها.

التركيز على أفريقيا

3/2 التمويل المقدم من المؤسسة يستهدف تعزيز النمو الاقتصادي وبناء رأس المال البشري.

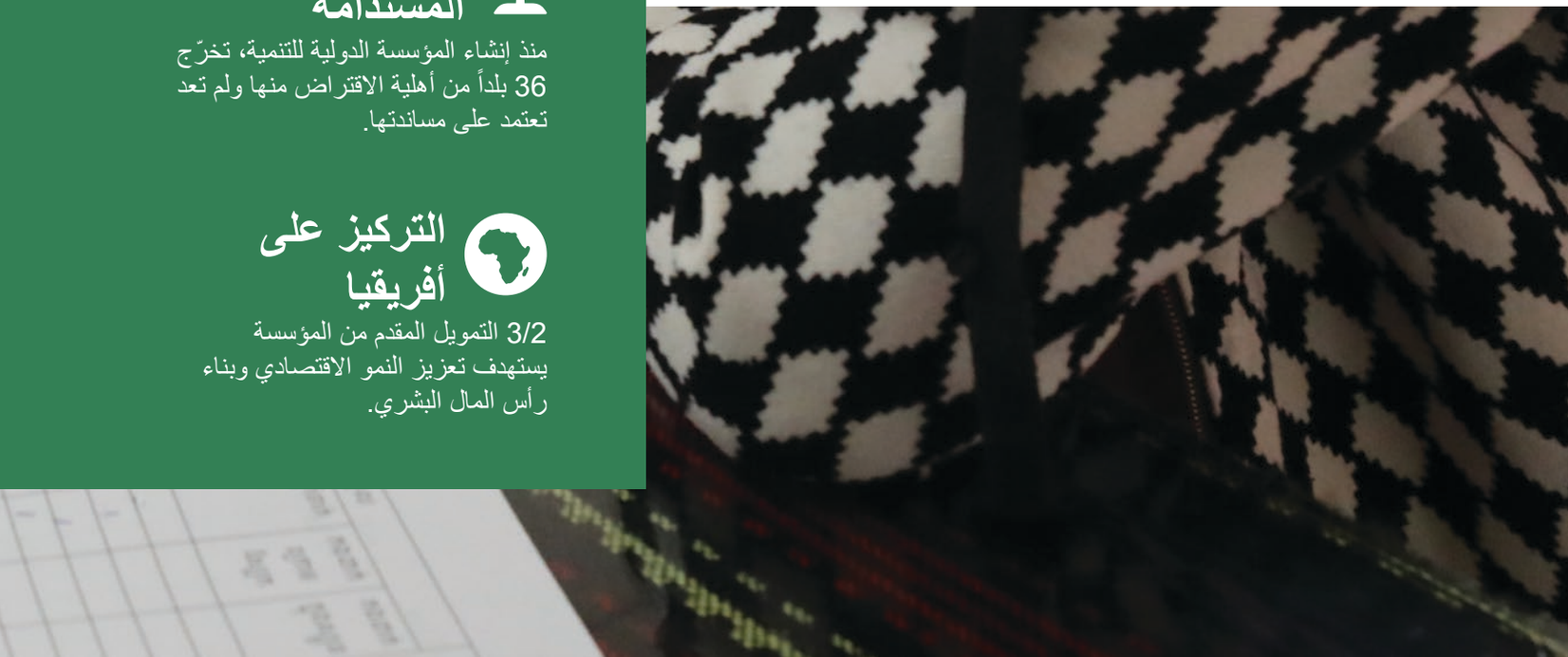

ما الذي تقدمه المؤسسة

الحصول على الموارد الحيوية

93 مليار دولار قيمة التعهدات للعملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة بهدف توسيع نطاق الاستثمار في التنمية.

الريادة في التصدِّي للتحديات العالمية

توفر المؤسسة التغطية العالمية والشراكات والخبرة في كافة القطاعات والمناطق.

تعبئة موارد القطاع الخاص

المؤسسة تحفز القطاع الخاص على تقديم حلول جديدة ومبتكرة.

الشفافية والمساءلة

أعلى مرتبة على مؤشر شفافية المعونات لعام 2022 (انشر ما تموله).

النموذج المالي الهجين

في عام 2018، دخلت المؤسسة سوق رأس المال لتوسيع نطاق مواردها.

القيمة مقابل المال

كل دولار يساهم به المانحون يساعد في تعبئة 3.5 دولارات في صورة مساندة تمويلية.

كيف تعمل المؤسسة؟

يجتمع ممثلو الحكومات المانحة والبلدان المقترضة من المؤسسة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة واستعراض إطار سياساتها. ويعملون على ضمان استجابة أطر السياسات والتمويل بالمؤسسة لاحتياجات كل بلد على حدة. وتدعم المؤسسة عملياتها باستخدام الأموال التي يتم الحصول عليها في إطار عمليات تجديد الموارد، وموارد البنك، وأقساط سداد القروض، والأموال التي يتم الحصول عليها من أسواق رأس المال.

كيفية تخصيص الموارد المالية للمؤسسة

تحتاج البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة موارد تمويلية كبيرة بشروط ميسّرة. ومن ثم، يتعيّن على المؤسسة اتخاذ قرارات بشأن كيفية تخصيص الموارد الشحيحة فيما بين البلدان المؤهلة للاقتراض منها. وتستند قرارات التخصيص إلى عدة معايير، من بينها مستويات الدخل بالبلدان وسجل أدائها في إدارة اقتصاداتها ومشروعات المؤسسة الجاري تنفيذها لديها. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقييم البلدان على أساس تنفيذها للسياسات التي تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر.

ومن خلال المساندة والمساعدات الفنية التي تقدمها المؤسسة، تنفذ الحكومة المستفيدة المشروع المعني مع تطبيق سياسات وقائية وضوابط مالية وتعاقدية. وتقدم الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ تقارير دورية عن أنشطة المشروع وتعد تقارير عن أوضاع تنفيذه. وتتابع المؤسسة التقدم المحرز في سير المشروع ونواتجه لقياس فاعليته.

ثم تتم مقارنة النواتج المحققة بالنتائج المتوقعة. وغالباً ما تستخدم المعلومات التي يتم الحصول عليها لتحديد ما التدابير الحكومية الإضافية والتحسينات اللازمة على مستوى القدرات للحفاظ على استدامة منافع المشروع.

وتقوم مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي بتقييم نحو 25% من المشروعات (نحو 70 مشروعاً سنوياً) بغرض قياس النواتج مقابل الأهداف الأصلية، والاستدامة، والأثر الإنمائي على مستوى المؤسسات.

ولكي تكون البلدان مؤهلة للحصول على التمويل، فإنه يتعيّن عليها أولاً استيفاء المعايير التالية:

- ضرورة أن يكون معدل الفقر النسبي، الذي يُعرَّف بأنه نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، أقل من حد معين (يتم تحديثه سنويا). وفي السنة المالية 2024، بلغ هذا الحد 1315 دولاراً.
- عدم التمتع بأهلية ائتمانية للاقتراض بشروط السوق، ومن ثم الحاجة إلى موارد ميسّرة لتمويل برنامج البلد الإنمائي.

التخصيص

يتم استناداً إلى مستويات دخل البلدان والمحددات الأخرى

تجديد الموارد

يجري تجديد موارد المؤسسة كل ثلاث سنوات

التنفيذ

تنفذ البلدان المشروعات والبرامج بدعم وإشراف من المؤسسة

المتابعة

متابعة سير العمل في المشروع وأثره على المستفيدين

القياس

قياس النتائج على المستوى الإجمالي

التقييم

تقييم النواتج مقابل الأهداف الأصلية واستدامة النتائج

لماذا الاستثمار في المؤسسة؟

تعتبر المؤسسة الأداة الأكثر فاعلية في تحقيق النتائج المرجوة في البلدان منخفضة الدخل.

وتعمل المؤسسة على إحداث تغييرات تحويلية في حياة الناس من خلال:

الأثر

تتمتع المؤسسة الدولية للتنمية بسجل يمتد لعقود في انتشال **ملايين البشر من براثن الفقر** ومساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد تخرج 36 بلداً من أهلية الاقتراض من المؤسسة، وعاد الكثير منها بوصفها بلداناً مانحة.

الوصول إلى موارد المؤسسة

يعزز النموذج القُطري للمؤسسة قدرة الحكومات على تنفيذ المشروعات. وتستفيد البلدان من خبرة المؤسسة في العمل مع مختلف أصحاب المصلحة.

الأموال

تقوم المؤسسة بتحويل كل **دولار من مساهمات المانحين إلى 3.5 دولارات** من خلال جهود الرفع المالي لتقديم قروض ميسرة ومنح.

السياسة

تجمع المؤسسة بين **المعارف العالمية والشراكات الموثوقة** لتحقيق نتائج مستدامة على صعيد السياسات بهدف إحداث التحول المطلوب في المجتمعات والاقتصادات.

المناخ

تعمل المؤسسة من أجل عالم خالٍ من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه؛ وهي **أكبر ممول للمشروعات المناخية** في البلدان منخفضة الدخل.

الثقة

تُعد المؤسسة، بفضل سجلها الحافل بالشفافية على مدى أكثر من 60 عاماً، **وعاءً آمنا للاستفادة من** أموال المانحين في إعادة تشكيل مشهد التنمية.

لماذا أُنشئت المؤسسة؟

- المؤسسة الدولية هي "المحرك الأول" لجهود التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة. وتعمل المؤسسة على حشد جهود جميع الأطراف من أجل الصالح العام وخلق عالم أكثر أمناً لأشد الناس فقراً.

- تضطلع المؤسسة بدور قيادي، فهي أول شريك إنمائي رئيسي يعمل في بيئات ما بعد الصراعات والأزمات، إذ تقدم دعماً كبيراً حيثما كان التخفيف من حدة المخاطر أمرا ضروريا.

- تقدم المؤسسة حلولا عالمية. ويتطلب العديد من مشكلات العالم تضافر الجهود والتعاون بين العديد من البلدان والمنظمات. وتسهل المؤسسة تبادل المعارف بين مختلف الصناعات والقطاعات والحكومات والشركاء والمؤسسات لمعالجة القضايا العالمية المعقدة.

- تتمتع المؤسسة بقدرة لا مثيل لها مقارنة بالمؤسسات الأخرى على جمع مختلف الأطراف. وهي توفر تغطية عالمية، وحلولا مصممة حسب الحاجة، ومعارف متعددة القطاعات، وأدوات مالية مبتكرة مع خبرات تشغيلية وتنفيذية لا مثيل لها.

- تعمل المؤسسة على إحداث تحولات جوهرية، فقد أحدثت تحولا في عملية التنمية بتقديم حلول مبتكرة، بما في ذلك التقدم الزراعي في سبعينيات القرن الماضي، والعمل الرائد لتخفيف أعباء الديون، والقضاء على مرض العمى النهري.

- المؤسسة شريك ثابت ومخلص وداعم، فهي تعمل مع البلدان المعنية لحل ما يطرأ من مشكلات أو للتعامل مع مجالات لا تستطيع الجهات الأخرى التصدي لها، أو لا ترغب في ذلك، مع التركيز على النمو طويل الأجل وضمان تحقيق نتائج مستدامة تتجاوز الضجات الإعلامية.

- تحقق المؤسسة الأهداف المنوطة بها لصالح الفئات الأشد فقراً، كما تعمل على صون الكرامة وتحسين جودة الحياة من خلال توفير المياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي لملايين الفقراء.

- تجعل المؤسسة العالم مكانا أفضل للفتيات والنساء. وتهدف إلى القضاء على التمييز بين الجنسين من خلال تشجيع تعليم الفتيات، ومساعدة النساء على الحصول على التمويل لمنشآت الأعمال والمشروعات الصغيرة، وفي نهاية المطاف تحسين الآفاق الاقتصادية للأسر والمجتمعات المحلية.

- تقدم المؤسسة سلع النفع العام العالمية، وتتيح بيانات عن التنمية، ومعايير العمل العالمية، والإجراءات الوقائية البيئية، وإدارة مخاطر الجوائح وعدوى الأزمات المالية.

- تتبنى المؤسسة نهجاً نحو التنمية يشمل الجميع، كما أنها تدعم بيئة تشجع على التغيير الإيجابي وتحفز استثمارات القطاع الخاص.

- تحقق المؤسسة النتائج التي تتطلع إليها وتقيسها، وهي أول مؤسسة إنمائية دولية تضع إطارا لتتبع النواتج المجمعة، وأصبحت مثلاً يُحتذى به بالنسبة للمنظمات المماثلة في جميع أنحاء العالم.

- تعد المؤسسة أيضاً رائدة في مجال الشفافية على مستوى العالم، وهي تخضع لتقييمات مستقلة أكثر صرامة مقارنة بأي منظمة دولية.

وفي بيئة تعاني من القيود المفروضة على التمويل المقدم من المانحين، يتعين على المانحين استخدام القنوات متعددة الأطراف على نحو أفضل، والمؤسسة رائدة في هذا الشأن.

صنف مؤشر شفافية المعونات لعام 2022 المؤسسة في المرتبة الثانية من بين 50 مؤسسة إنمائية رئيسية في العالم. وجاءت المؤسسة في التصنيف الأعلى منذ نشر المؤشر لأول مرة في عام 2010.

20.52– مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/سنة

صافي الانخفاضات في انبعاثات غازات الدفيئة

4.67 جيجاوات

قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة

10.83 ملايين شخص

حصلوا على خدمات كهرباء جديدة أو محسّنة

23.88 مليون شخص

استفادوا من برامج شبكات الأمان الاجتماعي

14.86 مليون شخص

حصلوا على مصادر صرف صحي محسنة

8.23 ملايين شخص

حصلوا على مصادر محسَّنة للمياه

72.13 مليون شخص

حصلوا على خدمات أساسية في مجالات الصحة والتغذية والسكان

39.53 مليون

امرأة وطفل حصلوا على خدمات تغذية أساسية

20.76 مليون

طفل حصلوا على تطعيم

212 مليون

جرعة لقاح ضد كورونا تم تقديمها

%38

منافع مناخية مشتركة في العمليات التي تدعمها المؤسسة الدولية للتنمية

2.63 مليون

مزارع يعتمدون أساليب تكنولوجية زراعية محسّنة

7.90 مليارات دولار

قيمة رؤوس الأموال الخاصة التي قامت مجموعة البنك الدولي بتعبئتها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

4.08
ملايين شخص
حصلوا على وقود نظيف للطهي

66.86
مليون شخص
حصلوا على خدمات الإنترنت عريضة النطاق المحسنة

4.67
ملايين شخص
حصلوا على خدمات النقل والمواصلات المحسنة

11.74
مليون
شخص استفادوا من الإجراءات التدخلية التي تركز على إيجاد الوظائف

8.01
ملايين شخص
يتمتعون بظروف معيشية أفضل في مناطق حضرية

6.48
مليون شخص
يحصلون على خدمات مالية.

كيف نعرف بأعمال المؤسسة؟

استخدمت المؤسسة نظام قياس النتائج الخاص بها على مدى أكثر من عشرين عاماً لتقييم فاعليتها في تحقيق النواتج المرجوة. ومع الوقت، تطور نظام قياس النتائج إلى إطار مساءلة شامل يتتبع النتائج المحققة ويعلن عنها.

ويجري دورياً تحديث نظام قياس النتائج لدمج الدروس المستفادة من التنفيذ. ويقدم هذا النظام لمحة سريعة عن الفاعلية التنظيمية والتشغيلية للمؤسسة ويسمح لها بإحاطة المانحين علماً بأثر مساهماتهم. ولا يتوقف عمل المؤسسة لأن 36 بلداً لم تعد بحاجة إلى مواردها، وأصبح العديد من هذه البلدان بلداناً مانحة.

وفيما يلي بعض النتائج المهمة التي حققتها المؤسسة في السنة المالية 2023.

48
بلداً
قامت بإضفاء الطابع المؤسسي على جهود الحد من مخاطر الكوارث باعتبار ذلك أولوية وطنية

13
بلداً
تستكمل تقارير قطرية عن المناخ والتنمية

35
بلداً
تنشر تقارير سنوية في أوقات محددة عن الدين العام

بين عامي 1963 و2011، حققت المؤسسة عائداً وسيطاً بنسبة **18%** على استثمارات المشروعات. وحقق **77%** من المشروعات عائداً تجاوز **10%**، وهو ما يعتبر معياراً لاستثمارات مشروعات التنمية.

طريق المضي قدماً أمام المؤسسة

تشهد أشد بلدان العالم فقراً انتكاسات كبيرة في تحقيق هدف البنك الدولي المتمثل في "إيجاد عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه". ولأول مرة على مدى جيل كامل، تتزايد معدلات الفقر في العالم. وبدون المساندة والمعالجة على نحو شامل، قد تصبح الخسائر المؤقتة في العديد من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة دائمة.

الوضع العام للمعونات

أصبح الوضع العام للتمويل العالمي أكثر تعقيدا وتجزؤا في العقدين الماضيين. وقد خلق الانتشار عقبات أمام البلدان النامية، التي يتعين عليها التعامل مع العديد من المؤسسات ذات المصالح المتنافسة. وأدى هذا الاتجاه أيضاً إلى انخفاض التمويل الميسر والمنح، لا سيما للبلدان المدينة والبلدان الهشة.

وستظل المساعدات الإنمائية الرسمية أهم مصدر للتمويل الخارجي للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة، لكن حجمها آخذ في الانخفاض. وستكون تعبئة الموارد المحلية غاية في الأهمية، غير أن الحاجة ماسة للمزيد من هذه الموارد لتعويض النقص في هذه المساعدات. والاستخدام الأكثر ابتكاراً للتمويل الميسر غاية في الأهمية لتحفيز وتعبئة المزيد من رؤوس الأموال من القطاعين العام والخاص لدعم أهداف التنمية المستدامة.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث، تخضع الحكومات لرقابة شديدة. وتتعرض لضغوط هائلة لتحقيق نتائج مقابل كل دولار يتم إنفاقه من الأموال العامة، لا سيما وسط تزايد الضغوط على المالية العامة بسبب الصراع في أوكرانيا والآثار المستمرة لجائحة كورونا.

فصل جديد في تمويل التنمية

في عام 2016، حصلت المؤسسة على أول تصنيف ائتماني عام لها من الفئة الممتازة Aaa/AAA، وهي الوحيدة في العالم التي تتمتع بتصنيف ائتماني من الفئة الممتازة AAA الخاص ببنوك التنمية متعددة الأطراف. ولتوسيع نطاق مواردها لتلبية احتياجات البلدان النامية، اعتمدت المؤسسة نموذجاً مالياً هجيناً جديداً. ففي عام 2018، دخلت المؤسسة أسواق رأس المال العالمية. ومن خلال الجمع بين مواردها والاستدانة من سوق رأس المال، عزَّزت المؤسسة بدرجة كبيرة مساندتها المالية للبلدان المتعاملة معها. وهذا النموذج الفريد يساعد المؤسسة في تحقيق قيمة ممتازة من موارد المانحين.

نافذة القطاع الخاص

أنشأت المؤسسة نافذة القطاع الخاص لتشجيع استثمارات القطاع الخاص وتخفيف مخاطر المشروعات عالية الأثر الإنمائي في الأسواق الهشة. وتحفز هذه النافذة القطاع الخاص على تقديم حلول إنمائية جديدة ومبتكرة في البلدان الأكثر عرضة للمعاناة والمخاطر. وقد أدى كل دولار من أموال نافذة القطاع الخاص إلى تعبئة 5.2 دولارات في صورة استثمارات إضافية من القطاع الخاص، مما أدى إلى تقديم تمويل جديد للبلدان منخفضة الدخل.

سياسة تمويل التنمية المستدامة

أدى ارتفاع مستويات الديون في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة إلى تهديد أهدافها الإنمائية. وللتصدي لهذه المشكلة، استحدثت المؤسسة سياسة تمويل التنمية المستدامة. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز سياسات الديون والمالية العامة وتشجيع تمويل التنمية المستدامة. كما تشجع على إجراء إصلاحات على مستوى شفافية الديون وإدارتها، والتصدي للتحديات على نحو منهجي واستباقي على مدى فترة زمنية متوسطة إلى طويلة الأجل.

المؤسسة تقدم أفضل الحلول

تظهر هذه الابتكارات قدرة المؤسسة على التكيف مع الوضع العام المتغير باستمرار للتمويل الإنمائي، لا سيما، القدرة الاستثنائية على النمو والابتكار والإصغاء لاحتياجات البلدان، واستيعاب الدروس المستفادة من أجل تحسين تصميم المشروعات، بُغية تحقيق نواتج إنمائية قوية لأشد الناس احتياجاً.

تاريخ المؤسسة

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، المعروف بالبنك الدولي، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أبرز نجاح هذا المشروع الحاجة إلى مؤسسة جديدة تقدم التمويل للبلدان منخفضة الدخل بشروط أكثر مرونة مقارنة بقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير التقليدية. وفي وقت مبكر من عام 1949، اقترح تقرير صادر عن الأمم المتحدة إنشاء منظمة دولية جديدة تسمى إدارة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية (UNEDA) تحت رعاية الأمم المتحدة. في خمسينيات القرن العشرين، ساندت حكومة الولايات المتحدة إنشاء برنامج لإقراض البلدان الفقيرة بشروط ميسرة بدعم من جهات مانحة متعددة الأطراف (دولية).

السناتور الأمريكي مايك مونروني، أوكلاهوما
(مصدر الصورة: المكتب التاريخي لمجلس الشيوخ الأمريكي).

قرار مونروني

اكتسبت مبادرة إطلاق المؤسسة الكثير من الزخم، ولاقت هذه الفكرة دعماً من السناتور الديمقراطي مايك مونروني ممثل أوكلاهوما الذي كان مهتما بتقديم قروض ميسرة للبلدان النامية إيماناً بدور البنك في تقديم المعونات. وعرض مونروني القرار رقم 264 على مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن دراسة إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية، وأصبح هذا القرار معروفاً باسم قرار مونروني.

الرئيس الأمريكي دوايت د. أيزنهاور يلقي كلمة الترحيب في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 1959
(1629418؛ مصدر الصورة: البنك الدولي).

اتفاقية إنشاء المؤسسة

بعد تمرير القرار في مجلس الشيوخ الأمريكي في عام 1958، رحبت الحكومة الأمريكية باقتراح إنشاء مؤسسة إنمائية مقرها البنك الدولي. وبعد مشاورات في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي في عام 1959، وافق مجلس محافظي البنك الدولي على قرار للولايات المتحدة يدعو إلى إعداد مسودة لاتفاقية إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية.

وقبل نهاية يناير/كانون الثاني 1960، قام البنك بتعميم اتفاقية إنشاء المؤسسة على الأعضاء للمصادقة عليها، وحصل على موافقة البلدان الأعضاء ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ولاية الرئيس دوايت د. أيزنهاور.

أعمال إنشاء طريق رئيسي شمال توغوسيغالبا، عاصمة هندوراس
(1722302؛ مصدر الصورة: البنك الدولي)

بدء عمل المؤسسة الدولية للتنمية

بتمويل مبدئي بلغ 912.7 مليون دولار، بدأت المؤسسة عملها في 24 سبتمبر/أيلول 1960 بعد توقيع 15 بلداً على اتفاقية التأسيس هي: أستراليا وكندا والصين وألمانيا والهند وإيطاليا وماليزيا والنرويج وباكستان والسودان والسويد وتايلند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفييتنام. وفي غضون الأشهر الثمانية الأولى من بدء عملها، بلغ عدد الأعضاء الذين انضموا للمؤسسة 51 بلداً، وقامت المؤسسة بتخصيص اعتمادات بلغت قيمتها 101 مليون دولار لأربعة بلدان. وفي عام 1961، أصبحت هندوراس أول بلد يحصل على اعتماد من المؤسسة في صورة منحة قدرها 9 ملايين دولار لتطوير الطرق الرئيسية.

وقد زاد عدد البلدان الأعضاء في المؤسسة ليبلغ 174 بلداً عضواً، كما أصبحت المؤسسة المصدر الرئيسي للإقراض الميسر لأشد بلدان العالم فقراً والبالغ عددها 75 بلداً. وقد تخرج 36 بلداً من أهلية الاقتراض من المؤسسة، وأصبح العديد منها بلداناً مانحة للمؤسسة.

IDA21

The World Bank
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433

Facebook.com/ida.wbg

YouTube.com/worldbank

Twitter.com/wbg_ida

المؤسسة الدولية للتنمية
مجموعة البنك الدولي
IDA

ida.worldbank.org